

# أبناء المواطنين.. مواهب مهدرة

مع كل تعثر رياضي، يبدأ الجميع في التسابق على طرح الحلول للتطوير، وتبقى تلك الحلول في النهاية مجرد كلام حبيس الأوراق ووسائل الإعلام المختلفة. ولا يصل أبداً إلى مرحلة التنفيذ، لأن بعضها يواجه عوائق كثيرة، والبعض الآخر من المستحيل تطبيقه على أرض الواقع، لأن من يطرحه يتطلع إلى البعيد، رغم أن هناك حلولاً قريبة منا للغاية، ولا تحتاج إلا التبنّي والثقة في قدرتها على حل جانب كبير من المشاكل التي تعاني منها الرياضة منذ سنوات، حتى باتت المجال الوحيد الذي لا يتواكب مع التطور الذي تشهده الإمارات في مختلف مجالات الحياة.

لعل من أهم تلك الحلول، فتح الباب أمام الاستعانة بأبناء المواطنين في سد العجز البشري الذي يواجه الرياضة الإماراتية في بعض الألعاب، ومنها تعويض غياب المواهب من أصحاب المهارات الفردية المميزة في كرة القدم، إلى جانب بعض الألعاب الفردية التي تعاني في إيجاد ممارسين لها، ويوماً بعد يوم، يتقلص الإقبال عليها، حتى باتت بعض الألعاب، مهددة بالإلغاء تماماً.

■ دبي - إيهاب زهدي



# يؤيدون مشاركة أبناء في المنافسات %90



■ الكرة الطائرة بحاجة إلى مواهب أبناء المواطنين

## خالد المدفع: الاستفادة من تلك الفئة يخدم الرياضة الإماراتية

## إبراهيم العسم: أؤيد وأدعم أي قرار في صالح أبناء المواطنين

## فهد عبد الرحمن: فتح الباب أمام أبناء المواطنين والمقيمين مطلب ضروري

تندر فيه المواهب، وتواجه بعض الألعاب الرياضية، عزوفاً كبيراً من المواطنين على ممارستها، إلا أن جميع الطلبات التي قدمت، لم تلق القبول لدى الهيئة العامة للشباب والرياضة، لأن القرار ليس بيدها وحدها، ولكن هناك جهات أخرى في الدولة، يجب أن تشارك في اتخاذ مثل هذا القرار الهام.

### المادة الأولى

تجدر الإشارة إلى قرار الهيئة الذي يحمل الرقم 154 لسنة 2009، تنص المادة الأولى منه، على أنه يجوز للجهات العاملة الخاضعة للمرسوم بالقانون رقم 7 لعام 2008، تسجيل أبناء المواطنين كلاعبين مواطنين، بشرط أن تكون الأم من المواطنين، وتملك خلاصة قيد، وبطاقة هوية سارية، وشهادة ميلاد إماراتية، على أن يمتلك اللاعب نفسه، جواز سفر سارياً، وشهادة ميلاد معتمدة، وألا يتجاوز عمره 18 سنة. يتضمن القرار أيضاً، أن يكون هناك إقرار من والد اللاعب أو ولي الأمر، يفيد بموافقة على ممارسة المسؤول عنه وهو اللاعب، للعبة الرياضية، بشرط ألا يكون مسجلاً في أي اتحاد لدولة أخرى كلاعب ممارس للعبة رياضية، وذلك حتى يتم تسجيله لممارسة الرياضة.

### مصلحة

من جانبه، أكد خالد عيسى المدفع، الأمين العام المساعد للهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة، أنه مع السماح لأبناء المواطنين باللعب حتى صفوف الفرق الأولى، وعدم اقتصر مشاركتهم على المراحل السنوية للناشئين والشباب فقط، وأشار إلى أن فتح الباب أمام تلك الفئة للعب في صفوف الرجال في جميع الألعاب الرياضية، سوف يزيد من القاعدة الرياضية في الدولة، ويخدم مصلحة الرياضة الإماراتية من خلال الأندية والمنتخبات الوطنية، إلا أن هناك قراراً على الجميع الالتزام به.

قال المدفع: «أبناء المواطنين، يمثلون قاعدة كبيرة، ومن بينهم مواهب واعدة في مختلف الألعاب الرياضية، واكتشاف تلك المواهب، ودعماً بشكل إيجابي، سوف يسهم في تطوير الرياضة الإماراتية، وبالتأكيد اقتصر مشاركة أبناء المواطنين على المراحل السنوية للناشئين والشباب، لا يصب في مصلحة الأندية أو المنتخبات الوطنية، لأنه يقلص إطار المنافسة، ويحرم المواطنين من التنافس مع لاعبين ربما أفضل في المستوى».

### تأييد

بدوره، أكد إبراهيم العسم، نائب رئيس اتحاد كرة الطاولة، رئيس لجنة المسابقات بالاتحاد، أنه يؤيد ويدعم أي قرار رياضي يصب في صالح أبناء المواطنين، مشيراً إلى أنه يجب أن يكون هناك إجراء إيجابي من الهيئة العامة للشباب والرياضة، يسمح لتلك الفئة بالمشاركة في فئة الرجال بالأندية.

كشف العسم، عن بعد نفسي آخر في تلك المشكلة، قائلاً: «الأندية تسمح لأبناء المواطنين، باللعب في مراحل الناشئين بجميع الألعاب، ولكن هناك مشكلة نفسية أخرى سببها قرار عدم السماح لهم باللعب في صفوف الفريق الأول، ألا وهي أن أبناء المواطنين أنفسهم، عندما يبدأون مشوارهم الرياضي، يكونون في غاية الحماس والقوة، ولكن عند وصولهم إلى سن 14 أو 15 سنة، يتراجع مستواهم، لأن حماسهم يقل،

تواجه أبناء المواطنين، مشكلة كبيرة في ممارسة الرياضة في أندية الدولة، ألا وهي أنه غير مسموح أمامهم سوى الوصول إلى مرحلة 18 سنة في بعض الألعاب، وسن الشباب 20 سنة في كرة القدم، وبعدها يجبر اللاعب من تلك الفئة من المجتمع، على الاعتزال المبكر للرياضة، على الرغم أن تلك الفئة مسموح لها بالعمل الحكومي في الدولة، وهي بالفعل تضم مواهب ماهرة، ربما تساهم كثيراً في حل المشاكل التي تعاني منها منتخباتنا الوطنية في مشاركتها الخارجية، وتحتاج تلك الفئة فقط، إلى إعادة النظر في اللائحة الرياضية الخاصة بهم، في ظل أن عدداً كبيراً من الاتحادات الدولية، لا تحتاج امتلاك اللاعب للجنسية، وتشترط فقط جواز سفر وبطاقة هوية ساريتين، لتسجيل اللاعب بالجنسية التي يحملها الجواز.

### قرار

يخضع أبناء المواطنين في التعامل الرياضي، إلى القرار رقم 154 الصادر من الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في عام 2009، وينص على تسجيل من يحمل منهم جوازات سفر في الأندية حتى 18 سنة فقط، فيما سمح اتحاد الكرة الإماراتي، والذي يملك لائحة مختلفة عن الهيئة، أنه يجوز لكل ناد، تسجيل لاعب واحد في مرحلة الشباب تحت 20 سنة، والذين يشاركون في دوري الرديف، على أن لا يسمح للأندية بعدها بتسجيل هؤلاء اللاعبين، وهو ما يكلف الأندية خسائر مالية وفتية كبيرة إذا اعتمدت على هؤلاء الفئة من اللاعبين، لأنهم مضطرون إلى الاعتزال الإجباري، بعد تلك السن.

### مطالبة

شهدت اجتماعات الجمعيات العمومية الأخيرة للاتحادات الرياضية التي عقدت هذا العام، مطالبات بإيجاد حل فعال لتلك المشكلة، التي تضر الأندية في المقام الأول، ثم المنتخبات الوطنية الأولى، في وقت

02

يسمح التعديل الجديد في اتحاد الكرة الإماراتي، بمشاركة لاعبين اثنين أجانب مع فريق 20 سنة في كل ناد، وذلك خلال دوري الرديف، والذي تقتصر المشاركة فيه على أندية المحترفين. كما تشترط اللائحة أن يكون أحد هؤلاء الأجانب، من أبناء المواطنين، وهو تطور مهم في كرة القدم، بعدما كانت مسيرة اللاعب في النادي تنتهي عند 18 سنة.

68

أجري أول تعداد للسكان في الإمارات عام 1968، بمعرفة مجلس تطوير الإمارات المتصالحة، كما أجري تعداد سكان لإمارة أبوظبي وحدها في عام 1971، ثم تم إجراء أول تعداد عام للسكان والمنشآت في الإمارات عام 1975، ويعتبر هذا التعداد الأول من نوعه في المنطقة، من حيث إتباع المعايير العلمية والتوصيات الدولية، ثم تبع ذلك إجراء عدد من التعدادات السنوية الأخرى.

14.000

تقدر أعداد المواطنين الإماراتيات المتزوجات من أجانب، حسب إحصائيات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، بأكثر من 14 ألف حالة، وهو عدد كبير من الأسر، والتي بالتأكيد لدى الغالبية منها، أبناء لديهم ميول رياضية، ويجب الاستفادة من المواهب التي ربما تبرز من تلك الفئة من المجتمع، في سد العجز الذي يواجه الرياضة الإماراتية على صعيد العناصر والمواهب.

420

عدد اللاعبين واللاعبات من أبناء المواطنين المسجلين في جميع أندية الدولة، وبالتالي ليس هذا بالعدد الكبير، ولكن يمكن الاستفادة منه أكثر في دعم الرياضة في الدولة، والتي تعاني من عزوف المواطنين عن ممارسة الألعاب الفردية والجماعية، والاتجاه فقط إلى كرة القدم.

## موسى عباس: مطلوب تعديل القرار للحفاظ على الميزانيات المهدرة

المؤسسات الرياضية التابعة لها». اختتم مدير أكاديمية الكرة بنادي شباب الأهلي - دبي، قائلاً: «هناك شق آخر في موضوع أبناء المواطنين، وهو شق الميزانيات المهدرة، بمعنى أن النادي طوال المراحل السنوية، وعندما يصل إلى مرحلة الرجال، يخدم الدولة في مجالات الحياة المتنوعة، إلا في تمثيل الدولة رياضياً في المحافل الخارجية، والمطلوب فيها رفع علم الدولة عالياً، وحرام أن نخسر تلك الأموال بإنهاء مسيرة مواهب مميزة عند مرحلة الشباب».

وبطاقات الهوية، وليس الجنسية».

### حقوق

أوضح الدكتور موسى: «أبناء المواطنين في دول الخليج، يحصلون على حقوق التعليم والعمل والحياة، لكنهم لا يحصلون على حقهم في ممارسة الرياضة في مرحلة العموم، ويضطرون إلى التوقف في السن الذي من المفترض أنه مرحلة النضوج والعتاء المميز للرياضي، والتشريعات أو القرارات الخاصة في هذا الأمر، يجب أن يتم تعديلها لتواكب العصر والتحديات الحالية، بما يخدم مصلحة الدولة أولاً، ثم

دوري الدرجة الأولى». أكمل مدير أكاديمية الكرة بنادي شباب الأهلي - دبي: «لا أرغب في التوقف عند مشاركة أبناء المواطنين في دوري الدرجة الأولى ودوري الرديف فقط، بل أطلب بأن يلعبوا كذلك في دوري المحترفين، لأننا نعاني في الإمارات من قلة المواهب الرياضية، وخاصة في كرة القدم، لأسباب كثيرة، ومنها عدد السكان البسيط، فلماذا نخسر مواهب واعدة ربما تتوفر في أبناء المواطنين، ويمكن الاستفادة منهم في تدعيم صفوف المنتخب الوطني الأول، إذا وضع في الاعتبار أن الاتحاد الآسيوي لكرة، يعتمد في تسجيل اللاعبين على الجواز



■ موسى عباس

استبيان وأضاف الدكتور موسى: «كنت رئيس لجنة في اتحاد الكرة بخصوص هذا الشأن، وتوصلنا إلى مقترح يسمح لأبناء المواطنين باللعب في دوري الرديف (20 سنة)، ودوري الدرجة الأولى للهواة، وهذا المقترح لم يكن مجرد اجتهاد من تلك اللجنة فقط، بل تم بناؤه على ضوء استبيان للرأي تم إجراؤه بين أعضاء الجمعية العمومية لاتحاد الكرة، وحظي بتأييد أكثر من 790 من المشاركين في الاستفتاء، وتم الأخذ بقرار مشاركة أبناء المواطنين في دوري الرديف، ولم يؤخذ بالمشق الخاص بمشاركتهم في

أبدي الدكتور موسى عباس، مدير أكاديمية الكرة بنادي شباب الأهلي - دبي، تعجبه من الدراسات الحالية الراغبة في زيادة عدد المحترفين الأجانب في الفرق الأولى لكرة القدم بالدولة إلى 6 لاعبين، بدون التفكير في الحل الأسهل المتضمن العديد من المواهب الجيدة الموجودة بالفعل في تلك الأندية من أبناء المواطنين، والذين يضطرون إلى إنهاء مسيرتهم مبكراً في الملاعب، وتحديداً عند 20 سنة، لأنه لا يسمح لهم بالوصول إلى الفرق الأولى.

# سواء المواطنين

## الكمالي: ألعاب القوى تعتمد على مواهب أبناء المواطنين



■ أحمد الكمالي

وإجبارهم على الاعتزال المبكر في سن الشباب، لأن تلك الفئة من المجتمع لديها مواهب واعدة، وقدرة على تمثيل الدولة بشكل جيد في البطولات الخارجية، ولعل من أبرز المواهب الحالية في ألعاب القوى، اللاعب جاسم محمد، وهو من اللاعبين الواعدين في الوثب الطويل، وبالتأكيد أنا أؤيد بشدة فتح الباب أمام أبناء المواطنين، ولعب في فرق الرجال بالأندية والمنتخبات الوطنية».

كشف المستشار أحمد الكمالي عضو الاتحاد الدولي، رئيس الاتحاد الإماراتي لألعاب القوى، أن أم الألعاب الإماراتية، لا تواجه مشكلة في التعامل مع موضوع أبناء المواطنين، من خلال الاستعانة بمن يحمل جواز سفر منهم، لتمثيل الدولة في المحافل الدولية، لأن الاتحاد الدولي لألعاب القوى، لا يشترط سوى جواز السفر.

قال المستشار الكمالي: «قرار عدم السماح لأبناء المواطنين باللعب في الأندية حتى 18 سنة، قرار قديم، ويجب إعادة النظر فيه، ولكننا في ألعاب القوى، لدينا مجموعة كبيرة من أبناء المواطنين يتراوح ما بين 10 إلى 12 لاعباً، في صفوف المنتخبات الوطنية من مختلف الأعمار، وأعتقد أن الاتحادات الوطنية، تتعامل مع أبناء المواطنين، وفق لوائح الاتحادات الدولية، وبعضها لا يطلب الجنسية، مما يسمح لتلك الاتحادات، بالاستعانة بأبناء المواطنين في البطولات الخارجية».

### قدرات

أضاف المستشار الكمالي: «في الحقيقة، لا أرى سبباً مقنعاً وراء حرمان أبناء المواطنين من اللعب في فرق الرجال بالأندية،

لعلهم أنهم سوف يتوقفون إجبارياً بعد 4 أو 3 سنوات».

### تحضيرات

كما أوضح العسم: «السن الذي يتوقف عنده أبناء المواطنين، هو السن الذي تبدأ الأندية في جني ثمارها تحضيرها للاعبين الناشئين، لأن الفريق الأول هو الصورة التي تعكس العمل الذي يتم في الأندية، ولذا أطلب بإعادة النظر في قرار توقف أبناء المواطنين عن اللعب عند مرحلة الشباب، وفتح أبواب الفريق الأول أمامهم، والسماح للمتميزين منهم ممن يحملون جوازات سفر، بالمشاركة مع المنتخبات الأولى، خاصة وأن الكثير من الاتحادات الدولية، لا تشترط سوى الجواز الساري، وبطاقة الهوية».

أختتم العسم، قائلاً: «الاستفادة في المنتخبات الوطنية من لاعب نشأ وترى بيننا في الإمارات، خير وأفضل من لاعبين يتم منحهم الجنسية من خارج الدولة، مع الوضع في الاعتبار أن تعداد السكان في دولتنا ليس كبيراً، ولذا أتمنى أن يعاد النظر في وضع أبناء المواطنين الرياضي، وأن تفتح أبواب المنتخبات الوطنية للرجال أمام المتميزين منهم».

### موهبة

في حين، اقترح فهد عبد الرحمن، نجم منتخبنا الوطني ونادي الوصل السابق، أن يسمح لكل ناد، بلاعبين من أبناء المواطنين، في صفوف كل فرق مراحلها السنية وصولاً إلى الفريق الأول، وتعجب من السماح لأبناء المواطنين، بالعمل في جهات حكومية، وإيقاف ممارستهم للرياضة في الأندية، عند مرحلة الشباب، بقوله: «بيدو أن الرياضة أهم من العمل الحكومي».

أكمل نجم منتخبنا الوطني ونادي الوصل السابق: «المفروض أن نفتح الباب أمام أبناء المواطنين، وحتى المقيمين على أرض الدولة، للمشاركة مع الأندية في البطولات المحلية، بما فيها الفريق الأول، ومن يؤكد موهبته، يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة معه، والتي تسمح له بتمثيل الدولة على صعيد المنتخبات الوطنية، وأعتقد أن هذا سوف يساهم أكثر في تطوير الألعاب الفردية، والتي تشهد تراجعاً كبيراً في الإقبال على ممارستها في الأندية خلال السنوات الأخيرة، مع اتجاه الكثيرين لكرة القدم».

وأوضح نجم منتخبنا الوطني ونادي الوصل السابق، أن إيقاف أبناء المواطنين عن ممارسة الرياضة في مسابقتنا المحلية عند سن الشباب، سوف يدفع الأندية إلى عدم الرغبة في الاستعانة بهم في فرق المراحل السنية، وأكمل: «ما الذي يلزم الأندية بالاستعانة بلاعبين، والإنفاق عليهم ليخدموا الفريق الأول مستقبلاً، ثم يأتي وقت يجبر فيه هذا اللاعب بالتوقف عن ممارسة الرياضة، وبالتالي من يعوض تلك الأندية عن خسائر تحضير هذا اللاعب منذ سنوات الطفولة وحتى الشباب».

أنهى فهد، قائلاً: «تمتيز الإمارات بالحب الذي يجمع بين جميع الجنسيات المقيمة على أرضها، فما الذي يمنع من الاستفادة بالمواهب التي يمكن اكتشافها بين هؤلاء المقيمين، وكذلك أبناء المواطنين، وإذا كانت هناك صعوبة في تعديل الوضع الحالي، فأنا اقترح أن يتم إنشاء ناد خاص لأبناء المواطنين والمقيمين، ويسمح له بالمشاركة في المسابقات المحلية».



■ خالد المدفع



■ إبراهيم العسم



■ فهد عبد الرحمن

## المادة 2

يتضمن القرار استثناءً، نصت عليه المادة الثانية، وهو أنه يجوز بقرار من رئيس الهيئة العامة للشباب والرياضة، استثناء اللاعب المميز والمسجل وفق هذا النظام والاستمرار في ممارسة النشاط أو اللعبة، بعد تجاوزه 18 سنة، وذلك بناءً على مقترحات المصلحة العامة، واستناداً إلى توصية مسببة من الاتحادات المعنية، ووفق الأسس والمعايير التي تحددها الهيئة.



■ من منافسات كرة اليد

## عنتر مرزوق: في الرياضة يُعاملون كالأعب الأجنبي



■ عنتر مرزوق

لاعبي المراحل السنية من أبناء المواطنين في مختلف المراحل السنية، وإلى أن هؤلاء يبدأون ممارسة الرياضة من سن 6 سنوات، ولكن الأندية لا تعتمد عليهم كثيراً، لأنهم في المرحلة المهمة، وهي الوصول للفريق الأول، سوف يتوقفون عن اللعب.

وطالب نائب المشرف الفني في أكاديمية الكرة بنادي شباب الأهلي- دبي في الختام، المهندس مروان بن غليظة، رئيس اتحاد الكرة، بالاستفادة من عضوية المجلس الوطني، بتقديم مقترح للاستفادة الرياضية من أبناء المواطنين على صعيد فرق الرجال في الأندية والمنتخبات.

أكد عنتر مرزوق، نائب المشرف الفني في أكاديمية الكرة بنادي شباب الأهلي- دبي، أن العدد المحدود لمواطني الإمارات، يجب أن يكون دافعاً للاستفادة من أبناء المواطنين، في ظل ندرة المواهب الرياضية والكروية على مستوى العالم. وقال: «عدد سكان البرازيل تجاوز 210 ملايين نسمة، ومع هذا لم تنجب لنا في السنوات الأخيرة، سوى موهبة نيمار فقط، ونحن هنا في الإمارات أقل كثيراً في عدد المواطنين، وبالتالي نحتاج إلى كل ما يمكن أن يساعدنا على اكتشاف مواهب جديدة على أرض الدولة».

### تشريع

وأضاف مرزوق: «أبناء المواطنين، يحصلون على حقوقهم كاملة في الدراسة والعمل، ويعاملون كمواطنين، ولكنهم في الرياضة، يعاملون معاملة الأجنبي، ولا أعرف سبب التشريع في إنهاء مسيرتهم الرياضية عند سن 18 سنة أو مرحلة الشباب، ويجب أن نستفيد من تلك الفئة في المجتمع، بما يقدم الأندية والمنتخبات الوطنية، خاصة وأن الكثير من الاتحادات الرياضية الدولية، لا تطلب من الاتحادات الوطنية، سوى جوازات سفر اللاعبين وبطاقات الهوية للتسجيل».

### مرحلة

أشار مرزوق، إلى أن هناك نسبة كبيرة من

مفيدة له أو للمجتمع». طالب الأمين العام لاتحاد الكرة الطائرة، بأن يسود مفهوم الرياضة للجميع بشكل حقيقي، ولا يكون مجرد شعار، وأن يفتح الباب الرياضي أمام أبناء المواطنين حتى فرق الرجال في الأندية، ولا ينتهي عند مراحل الناشئين والشباب، خاصة في الألعاب الرياضية التي لا تهتم فيها الاتحادات الدولية، بتسجيل اللاعبين بالجنسية، وتكتفي فقط بجواز السفر. أشار الدكتور المطوع، إلى أن التشريع الذي يوقف مسيرة أبناء المواطنين الرياضية عند 18 سنة، له تأثير سلبي آخر، وهو أنه

يدفع بعض الأندية إلى رفض الاستعانة بلاعبين من أبناء المواطنين في الناشئين، لأنه سيكون استثمار بلا فائدة، إذ أن اللاعب سوف يتوقف عن اللعب في وقت جني الثمار، أو بمعنى أكثر دقة، عندما يبدأ اللاعب في النضوج، وخدمة النادي على صعيد الفريق الأول، والذي تكون نتائجه دائماً متابعه من الجماهير والمسؤولين.

وتختم الدكتور أحمد المطوع طالباً، إلى أن يكون إعادة النظر في تشريع جديد يسمح لأبناء المواطنين بممارسة الرياضة حتى فرق الرجال، ضمن مشروع شامل لتطوير

## المطوع: توقفهم عند 18 سنة لا يخدم الرياضة الإماراتية



■ أحمد المطوع

في الحياة الرياضية، سوف يزيد من الجانب التنافسي، ويحفز الرياضي المواطن أكثر.

أوضح الدكتور المطوع: «توقف مسيرة أبناء المواطنين الرياضية عند 18 سنة وفق قانون الهيئة العامة للشباب والرياضة، لا يخدم مصلحة الرياضة الإماراتية إذا أخذ من منظور رياضي بحت، بل يجب أن نسال أنفسنا، بعد أن يتوقف الشاب عن ممارسة الرياضة في النادي الذي لم يعرف غيره بعد بيته، إلى أين سيذهب بعد إغلاق الباب الرياضي أمامه، والإجابة أن البعض منهم ربما ينصرف إلى أشياء أخرى غير

أشار الدكتور أحمد المطوع الأمين العام لاتحاد الكرة الطائرة، رئيس لجنة الأحداث الرياضية بالاتحاد، إلى أنه لا يوجد في القانون مسمى «أبن المواطنة»، ولكن يوجد فقط «مواطن وأجنبي»، قبل أن يؤكد أن من حق كل مقيم على أرض الدولة، ممارسة الرياضة سواء كان من أبناء المواطنين أو المقيم الأجنبي، وأنه يجب على جميع المؤسسات الرياضية، عدم اقتصر الرياضة على المواطنين فقط، بل تشجيع جميع فئات المجتمع على ممارسة الرياضة، بكافة أشكالها، وفي مقدمتهم أبناء المواطنين، لأن دخول فئات أخرى



# 200

يزيد عدد الجنسيات التي تعيش على أرض الإمارات، على أكثر من 200 جنسية، تمثل أكثر من 150 قومية، وتستعمل 100 لهجة، وأصبحت اللغة الإنجليزية اللغة اليومية لكثير من القطاعات، خاصة المؤسسات الخاصة والجامعات.

# 2015

بلغ عدد سكان الإمارات في أول يوليو 2015، نحو 8,264 ملايين نسمة، بينهم 947,9 ألف مواطن، و7,316 ملايين مقيم، وفقاً لبيانات أعلنها المركز الوطني للإحصاء، وذكر المركز أن عدد المواطنين الذكور بلغ 479,1 ألف مواطن، وعدد المواطنات الإناث 468,8 ألفاً، بزيادة بلغت أكثر من 14,6 ألف نسمة خلال 6 أشهر، إذ بلغ إجمالي عدد المواطنين 933,3 ألف نسمة، من بينهم 471,7 ألفاً من الذكور، و461,6 ألفاً من الإناث في نهاية عام 2009.

أكد أنها أسطوانة مشروخة نردها كل موسم

## غراب: أطالب بتنظيم مؤتمر متخصص

رأى محمد مطر غراب عضو مجلس إدارة اتحاد الكرة السابق، أن السماح بمشاركة أبناء المواطنين أو المقيمين على أرض الدولة، مع الصفوف الأولى لأنديةنا، لن يمثل الإضافة المطلوبة في تلك المرحلة الصعبة من مسيرة الكرة الإماراتية، وطالب بتنظيم مؤتمر متخصص، والخروج منه بتوصيات، والعمل على تنفيذها بالتعاون بين حكومة الدولة، والجهة المسؤولة عن المنظومة الرياضية في الإمارات.

كشفت غراب أنه كان هناك مشروع لدى مجلس إدارة سابق لاتحاد الكرة الإماراتي، يقضي بأن أي لاعب من أبناء المواطنين أو من المقيمين، يستطيع أن يثبت نفسه، وتطبق عليه شروط المشاركة مع المنتخبات الوطنية، يمكن الاستفادة منه، وتبقى عملية حصوله على الجنسية الإماراتية مسألة وقت، بشرط اجتياز الجانب الأمني.

قال غراب: «للأسف، العملية الآن ليس لها أساس، وكلها ترتبط بالأندية، والاستعانة بأبناء المواطنين الآن، مجرد استغلال وقت، وسد مكان شاغر، ولازم نتحمل المسألة لآخرها، والمنظومة ليست مجرد منتخبات فقط، بل هي أعم وأشمل».

أوضح عضو مجلس إدارة اتحاد الكرة السابق: «هناك دراسات حالية حول زيادة عدد اللاعبين الأجانب في كل ناد، ليكونوا 6 لاعبين مثل أشقائنا في المملكة العربية السعودية، والبعض يقترح أن يكونوا 4 لاعبين أجانب، وللاعبين اثنين من الخليج، وأيضاً هناك من يطالب بالاستفادة بأبناء



اتحاد الكرة السابق كان يعد مشروعاً مناسباً

المواطنين، والمقيمين على أرض الدولة». أنهى غراب قائلاً: «كل ما سبق مجرد اجتهادات، ولتأخذ الشكل الرسمي، يجب أن يعقد مؤتمر متخصص، يناقش كل تلك الأمور والمقترحات، ويخرج بتوصيات تتولى الجهة المسؤولة عن الرياضة في الدولة توصيلها إلى أصحاب القرار والحكومة لتنفيذها، حتى لا ندور في أسطوانة مشروخة نردها في بداية كل موسم».

## 208

اعتمدت لجنة منح الجنسية لأبناء المواطنين، أسماء 208 ممن استوفوا شروط اكتساب جنسية الدولة في آخر اجتماع لها في مايو الماضي. وعقدت اللجنة اجتماعها، برئاسة معالي أحمد جمعة الزعابي نائب وزير شؤون الرئاسة رئيس اللجنة، وحضور علي بن حماد الشامسي نائب الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن الوطني، وممثلين عن كل من وزارة شؤون الرئاسة وجهاز أمن الدولة، ووزارة الداخلية.

## مقترحات

أكد أحد المسؤولين الرياضيين، أن الاستفادة بالإمكانيات البشرية في الدولة، سواء من أبناء مواطنات أو مقيمين، أمر ضروري للغاية، ولا بد من الخروج ببعض المقترحات وإيصالها للحكومة الإماراتية ومن ثم العمل على تنفيذها. فيما يخص أبناء المواطنين، للاستفادة بأكثر قدر من المواهب الموجودة في الدولة.

## 04

حدد رياضيون 4 مكاسب لمشاركة أبناء المواطنين في الفريق الأول بدوري الدرجة الأولى والمحترفين في كرة القدم، في حال تطبيق قرار السماح بمشاركتهم في أعقاب القرار الأخير الذي اتخذته مجلس إدارة اتحاد كرة القدم بمشاركتهم اعتباراً من الموسم المقبل 2017-2018، تتمثل في دمج شريحة مقدره في المجتمع والاستفادة منها فنياً ومن المواهب التي تزخر بها في الأندية، وتوسيع قاعدة المشاركة، فضلاً عن جذب فئات جديدة من الجمهور إلى المدرجات.

## 70

يعتبر النمو السكاني في الإمارات، من بين أعلى المعدلات في العالم، بسبب الهجرة، ووصل عدد السكان وفق الإحصائيات التي تجري كل 10 سنوات، إلى 70000 نسمة عام 1950، وارتفع العدد إلى 90000 نسمة عام 1960، بزيادة 28.6%. وصل العدد عام 1970، إلى 232,000 نسمة بزيادة 157.8، وارتفع عام 1980، إلى 1,016,000 نسمة، بزيادة 337.9%. ارتفع العدد عام 1990، إلى 1,809,000 نسمة، بزيادة 78.1، وعام 2000 إلى 3,033,000 نسمة، بزيادة 67.7، وعام 2010، إلى 7,512,000 نسمة، بزيادة 147.7%.

## 838

أظهرت آخر الإحصاءات الرسمية، أن عدد حالات زواج المواطنين من أزواج غير مواطنين، في تزايد سنوي مستمر، إذ بلغ عدد عقود زواج المواطنين من زوج غير مواطن، 838 عقداً خلال عام 2015، بعدما كانت 824 حالة عام 2012، و652 عقداً عام 2011. استحوذت أبوظبي في 2015، على 53.2% من هذه الزيجات بعدد 446 عقداً، تليها دبي بنسبة 22.4% بعدد 188 عقداً، ثم الشارقة بنسبة 11.2% بواقع 247 عقداً، ورأس الخيمة بنسبة 6.7%، وعجمان بنسبة 3.9%، تليها الفجيرة بنسبة 1.6%، وأخيراً أم القيوين بنسبة 1.1%.

حسب التقرير، فإن إجمالي عدد شهادات الطلاق المسجلة في الدولة العام الماضي، و215 شهادة طلاق بين زوج غير مواطن وزوجة مواطنة، وجاءت دبي الأعلى في عدد شهادات طلاق بين زوجة مواطنة وزوج غير مواطن على مستوى الدولة، بنسبة 43.7% من جميع شهادات الطلاق في الدولة، تليها أبوظبي بنسبة 39.5%، ورأس الخيمة بنسبة 8.4%، والشارقة بنسبة 4.2%، تليها عجمان بنسبة 2.3%، ثم أم القيوين بنسبة 1.4%، وأخيراً الفجيرة بنسبة 0.5%.



## جالبوت: اعتزال أبناء المواطنين المبكر خسارة

دبي: «توقف هؤلاء عند مرحلة سنوية معينة بسبب خارج عن إرادتهم، يعتبر خسارة كبيرة للجميع، ولا أعرف السر في حرمان أبناء المواطنين من اللعب في الصفوف الأولى، في الوقت الذي تدرس فيه المنظومة الكروية، السماح كل ناد بستة محترفين أجانب».

## استثمار

اقترح جالبوت، أن يتم السماح للاعب واحد من أبناء المواطنين في الفريق الأول لكل ناد، في حال إقرار اللاعبين الأجانب الستة لكل فريق، وقال: «أغلب أبناء المواطنين، يقيمون في الدولة منذ ميلادهم تقريباً، ولا يعرفون غير الإمارات، ويجب أن يسمح لهم باللعب مع فرق الرجال في الأندية، أو عدم السماح لهم من البداية بعدم اللعب في المراحل السنوية للأندية، لأن توقفه عند مرحلة سنوية صغيرة، يجعله استثماراً رياضياً غير مفيد للأندية».



السماح للاعب بالفريق الأول لكل ناد

أوضح محمد جالبوت، مدرب فريق الريدف لكرة القدم بنادي شباب الأهلي- دبي، أن كل أندية الدولة تقريباً، لديها عناصر جيدة من أبناء المواطنين، وأكد أن توقف مشوار هؤلاء اللاعبين الكروية عند مرحلة الشباب، بما يمكن أن نطلق عليه اعتزال مبكر، تعتبر خسارة كبيرة للنادي وللدولة.

قال جالبوت: «في كل الأندية، يوجد لاعبون من أبناء المواطنين في ألعاب رياضية مختلفة، ومنها كرة القدم، ومنهم لاعبون سيكون لهم مستقبل جيد جداً إذا حصلوا على الفرصة المناسبة، ولعبوا في صفوف الفريق الأول لأنديةهم، ويجب الاستفادة منهم في المنتخبات الوطنية التي لا تتطلب اتحاداتها الدولية سوى جواز السفر، لاعتماد تسجيل اللاعب في البطولات».

## سرسر

أضاف مدرب ريدف شباب الأهلي-

- 1 عقد مؤتمر متخصص يخرج بتوصيات تناول تطوير الرياضة
- 2 إعادة النظر في القرار الصادر من هيئة الشباب والرياضة
- 3 السماح بتجاوز أبناء المواطنين مرحلة الناشئين والشباب
- 4 اختيار المواهب المميزة ممن يحملون جوائز سفر الدولة
- 5 استثناء اللاعب المميز ممن تجاوز 18 سنة من أبناء المواطنين
- 6 إدخالهم ضمن المنظومة الاحترافية لكرة القدم والاستعانة بلاعب واحد

## توصيات «البصائر الرياضي»